



تنشر البحوث بثلاث لغات:
العربية، والإنكليزية، والفرنسية

تصدر عن العتبة العباسية المقدسة
دار الرسائل ————— ول الأعظم

السنة الرابعة.. المجلد الرابع.. العدد السابع
للسنة ٢٠٢٤م ١٤٤٦هـ



مَكَانَةُ النَّبِيِّ ﷺ

وَأَثَرُهَا فِي تَوْجِيهِ آيَاتِ السَّيْرِ النَّبَوِيَّةِ
عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

م.د. مَخْلَدُ جَبَّارِ سُلْطَانِ الشَّاهِرِ

قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة، العراق
mjs_alshaher@yahoo.com



نَبِيُنَا

Journal Homepage: <http://nabiyuna.com>
ISSN: 2789-4290 (Print) ISSN 2789-4304 (Online)



تاريخ التسلم : ٢٠٢٤/٢/١٨

تاريخ القبول : ٢٠٢٤/٥ / ٢

تاريخ النشر : ٢٠٢٤/٦ / ١

السنة (٤) - المجلد (٤)

العدد (٧)

ذو القعدة ١٤٤٦ هـ

آيار ٢٠٢٤ م

DOI: 10.55568/n.v4i7.51-73



مَكَانَةُ النَّبِيِّ ﷺ

وَأَثَرُهَا فِي تَوْجِيهِ آيَاتِ السَّيْرِ النَّبَوِيَّةِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ

مُحَمَّدُ جَبَّارُ سُلْطَانُ الشَّاهِرُ^١

١ جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية، العراق؛

mjs_alshaher@yahoo.com

دكتوراه في النحو/ مدرس دكتور

الملخص:

لا شك في أن المفسر ينطلق في تفسيره من قَبَلِيَّاتٍ عقديّة تُحَكِّمُ عملية النظر في آيات القرآن الكريم وتوجه تفسيره وآراءه على وفق هذه القَبَلِيَّاتِ، ويبدو للنظر أوّل الأمر أنّ هذه الاعتقادات المسبّقة تفضي إلى بعض المحاذير الشرعيّة والعلميّة في العمل التفسيريّ كالوقوع في محذور تفسير القرآن الكريم بالرأي - على بعض معانيه - أو أنّ هذه الأحكام والاعتقادات المسبّقة قد تُخرج المفسر عن الموضوعية في تفسيره، إلّا أنّ الاستناد إلى المصادر الشرعية في تكوين هذه العقيدة وعدم الهوى فيها يبعد المفسر والدارس عن هذه المحاذير.

ولما كانت مكانة النبي ﷺ - بما تحويه من مقومات - من المسائل التي اختلف المفسرون في تحديدها جعلنا هذا البحث خاصّاً لبيان أثرها في تفسيرهم الآيات التي تتناول جوانب سيرته

الكريمة، وقد مثلنا لمكانته بثلاثة مقومات شكّل الحديث عنها مباحث تمثل بمجموعها أهم ما يحدد هذه المكانة لشخصه الكريم.

الكلمات المفتاحية: مكانة النبي ﷺ - السيرة النبوية - آيات السيرة عن المُفسّرين

توطئة بين يدي البحث

تختلف الآراء والمذاهب في تحديد مقومات مكانة الشخصية بوجه عام وفي تحديد مكانة النبي الأعظم ﷺ بوجه خاص، وقد انتخبنا ثلاثة مكونات نراها من أهم ما تتقوم به الشخصية النبوية، وولجنا من خلالها إلى آراء المُفسّرين في الآيات التي تتناول شيئاً من هذه المكونات، فانتظم هذا البحث في ثلاثة مباحث: تناول الأول منها عصمته عليه الصلاة والسلام، في حين درس المبحث الثاني أخلاقه، ليكمل المبحث الثالث الذي تناول تبليغه الرسالة عقد مباحث هذا البحث.

المبحث الأول

عصمته عليه الصلاة والسلام

اختلفت آراء المُفسِّرين في مسألة إثبات العصمة للرسول الأكرم ﷺ بين نافرين ومثبتين، واختلف المثبتون في مدى سعة العصمة الثابتة هل تختص بالعصمة في أمر التبليغ أم تشمل أفعاله كلها؟ وهل هي مانعة من كبائر الذنوب فحسب أو تشمل الكبائر والصغائر؟ وهل العصمة ثابتة له قبل البعثة فحسب أو تشمل سنِّي عمره المبارك كُلِّها؟ وهل ترك الأولى بالنسبة لمقام النَّبِيِّ قَادِحٌ في عصمته أو لا؟ وقد فصل علماء الطائفة (أنار الله برهانهم) البحث في هذه المسألة بما لا يدع لنا مجالاً في هذا المقتضب لتفصيل القول فيه، مكتفين بذكر ما سطره مداد العلامة الحلي في هذه المسألة، إذ يرى أنَّ القول بعدم العصمة يفضي إلى نقض الغرض من البعثة، «وبيان ذلك أنَّ المبعوث إليهم لو جَوَّزوا الكذب على الأنبياء والمعصية جَوَّزوا في أمرهم ونهيهم وأفعالهم التي أمرهم باتباعها في ذلك، وحيثُ لا ينقادون إلى امتثال أوامرهم، وذلك نقضٌ للغرض من البعثة»^١ وعلى الرغم من أن المدعى أعمّ من دليل العلامة؛ لأنَّ العصمة عن الكذب المتعمد لا ينفي احتمال وقوع السهو في التبليغ وغيره، يمكننا أن نوسّع الدليل ليشمل كلَّ ما يمكنه أن ينفي القطع بصحّة التبليغ؛ لأنَّ احتمال السهو فيه لا يجعل الاستناد إليه راجحاً بالجملة فيؤدي إلى نقض الغرض أيضاً، وكذا الحال بالنسبة إلى العصمة في جميع سلوكه، إذ لما نصَّ القرآن الكريم على ضرورة التأسّي والاتباع للنبيِّ في شؤون الحياة كلها كانت نسبة الذنب إليه خادشه بسلامة هذا التأسّي، والآيات الحاثّة على الاقتداء به أكثر وأوضح من أن تورد في هذا المحل، ونشير إلى بعض الأدلة المسوقة في هذا الباب بالإحالة إلى مضانها من كتب العلماء^٢ ٣.

وقد اختلفت توجيهات المُفسِّرين في الآيات التي قد تبدو في ظاهرها أنَّها تنسب بعض الذنوب إلى مقام النَّبِيِّ الكريم مكتفين بذكر بعض النماذج؛ رعاية للاختصار، ومن الله العون كله.

١ الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ١٥٦.

٢ الخزّازي، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، ٢٥٠.

٣ هُوْد، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، ج ١، ٤٣١.

أولاً: قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ (محمد: ١٩).

اختلفت أقوال المفسرين في تأويل نسبة قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ تبعاً لاعتقادهم السابق في هذه المسألة، فنجد الزمخشري جارياً على مذهبه الاعتزالي في تجويز الصغائر على الأنبياء قائلاً «وإذا علمت أن الأمر كما ذكر... فاثبت على ما أنت عليه من العلم بوحداية الله عز وجل وعلى التواضع وهضم النفس باستغفار ذنبك وذنوب من على دينك»^٤ أما الفخر الرازي فيبدو من كلامه أنه لا يوافق ما ذهب إليه الزمخشري في خصوص هذه الآية، فنجدته يجتهد في توجيه هذه الآية بما لا يذهب بمقام العصمة، وسنذكر في الكلام لاحقاً رأي الفخر الرازي بعصمة الأنبياء وذلك عند وقوفنا على كلامه في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (الفتح: ٢) إن شاء الله تعالى، فيذكر هنا وجوها ثلاثة يستحسن منها آخرها، يقول الفخر الرازي: «﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون الخطاب معه والمراد المؤمنون وهو بعيد لإفراد المؤمنين والمؤمنات بالذكر. وقال بعض الناس ﴿لِذَنْبِكَ﴾ أي لذنب أهل بيتك وللمؤمنين والمؤمنات أي الذين ليسوا منك بأهل بيت وثانيهما: المراد هو النبي ﷺ والذنب هو ترك الأفضل الذي هو بالنسبة إليه ذنب وحاشاه من ذلك»^٥ فردّه على القول الأول بأن المؤمنين قد خصّوا بالذكر فلا مجال لحمل الذنب على ذنبهم، وكذا الحال بالنسبة لمن ذهب إلى أن المراد منه هو ذنب أهل بيتك لأنهم داخلون في عموم قوله تعالى: (وللمؤمنين)، ورده الوجه الثاني بقوله (حاشاه) يدفع أن يكون الذنب والاستغفار منه يحملان على ظاهره، ثم يذكر وجهاً ثالثاً يحسنه قائلاً: «وثالثها: وجه حسن مستنبط وهو أن المراد توفيق العمل الحسن واجتناب العمل السيء، ووجهه أن الاستغفار طلب الغفران، والغفران هو الستر على القبيح ومن عصم فقد ستر عليه قبائح الهوى ومعنى طلب الغفران أن لا تفضحنا وذلك قد يكون بالعصمة منه فلا يقع فيه كما كان للنبي ﷺ وقد يكون بالستر عليه بعد الوجود كما هو في حق المؤمنين والمؤمنات»^٦ فالملحوظ

٤ الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ٣٢٦.

٥ الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج ٢٨، ٥٣-٥٤.

٦ الرازي، ج ٢٨، ٥٣-٥٤.

من قول الرّازي في توجيه هذه الآية أنّه يوجه تفسير الذنب على معنى طلب العصمة لا على معنى الاستغفار من الذنب حقيقة، فتكون صيغة (استفعل) لطلب ما يوصل إلى العصمة وهو الاستغفار من الذنب.

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى تفسير الذنب بترك الأولى، وهو - ترك الأولى - غير قاذح بالعصمة بما تحمله العصمة من معنى، وإن كنا نرى أن العصمة تختلف درجتها بإضافتها إلى صاحبها، فهي من المفاهيم المشككة غير المتواطئة، فالأنبياء وإن كانوا كلّهم معصومين غير أن مقامها ودرجتها بالنسبة للنبي الخاتم تختلف بطبيعة الحال عن العصمة المسندة إلى آدم عليه السلام مثلاً، يقول آية الله ناصر مكارم الشيرازي « لا يخفى أن النبي ﷺ لم يرتكب ذنباً قط بحكم مقام العصمة، وأمثال هذه التعابير إشارة إلى ترك الأولى، فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو إلى أنّه قدوة للمسلمين »^٧ ويبدو لنا أن مثل هذا التوجيه وإن كان لا يقدر بعصمة المعصوم إلا أنه قاذح في أعلى درجاتها الثابتة للنبي ﷺ وبعبارة أخرى نقول: إنّ الفعل الواقع إمّا أن يكون أفضل الخيارات من بين الأفعال أو لا، فعلى الفرض الأول لا يكون فاعله تاركاً للأولى، وعلى الثاني فنسأل عن الداعي لاقتراف الفعل المفضول، فإمّا أن يكون لعلّة في وقته أو لا، فعلى الأول يكون الفعل هو الأولى بالنظر إلى تلك العلة الداعية وإمّا أن يكون من دون علة مع إمكان تركه وهذا لا يتناسب مع العلم المقوم لمقام العصمة، لأن قوام العصمة إنّما هو بالعلم بمآلات الأمور كما حققه العلامة الطّباطبائيّ إذ يقول: « وإنما يختلف الفعل طاعة ومعصية باختلاف الصورة العلمية التي يصدر عنها، فإن كان المقصود هو الجري على العبودية بامثال الأمر مثلاً تحققت الطاعة، وإن كان المطلوب - أعني الصورة العلمية التي يضاف إليها المشية - اتباع الهوى واقتراف ما نهى الله عزوجل عنه تحققت المعصية، باختلاف أفعالنا طاعة ومعصية لاختلاف علمنا الذي يصدر عنه الفعل، ولو دام أحد العلمين أعني الحكم بوجوب الجري على العبودية وامثال الأمر الإلهي لما صدر إلا الطاعة، ولو دام العلم الآخر الصادر عنه المعصية و (العياذ بالله) لم يتحقق إلا المعصية »^٨ ومن أحسن ما قيل في توجيه هذه الآية ما أجمله شيخ الطائفة الطوسي في التبيان وفصله

٧ الشيرازي، الأمثل، ج ٢٤، ٥٥٠.

٨ الطّباطبائيّ، الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ١٤١.

العلامة الطبرسي في مجمع البيان، والقول للأخير « وقيل: إن المراد بذلك الانقطاع إلى الله تعالى، فإن الاستغفار عبادة يستحق به الثواب، وقد صح الحديث بالإسناد إلى حذيفة بن اليمان قال (كنت رجلاً ذرب اللسان على أهلي، فقلت: يا رسول الله إنني لأخشى أن يدخلني لساني النار، فقال رسول الله ﷺ: فأين أنت من الاستغفار؟ إنني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة) ^٩ ١٠ فلا استغفار وإن كان في ظاهره طلب المغفرة من الله إلا أنه يستبطن معاني عبادية يثاب عليها العبد زيادة على المغفرة لذنبه، ومن هذه المعاني أن في الاستغفار اعترافاً بالتقصير في جنب عظمة الله عز وجل، واعتراف وإظهار لبيان مقام العبد أمام مقامه جل جلاله وعظمت آلاؤه، وعليه نرى أن ما ذكره العلامة الطبرسي هو أقرب الوجوه المحتملة في هذه الآية؛ لأنه لا يتعارض مع ما فرض أولاً من إثبات العصمة بأعلى درجاتها للرسول الأعظم ﷺ، والله تعالى أعلم وأكرم.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾.

تعددت أقوال المفسرين في بيان معنى الذنب في هذه الآية فذكر الشوكاني جملة منها قائلاً: «وقال عطاء: ما تقدم من ذنبك يعني ذنوب آدم وحواء وما تأخر من ذنوب أمتك... وقيل ما تقدم من ذنب أبيك إبراهيم وما تأخر من ذنوب النبيين بعده... وقيل ما تقدم من ذنب يوم بدر وما تأخر من ذنب يوم حنين... وقيل لو كان ذنب قديم أو حديث لغفرنا لك» ^{١١} ولا يخفى أن جميع هذه الوجوه ظاهر تكلفها، فحمل الذنب على ذنب غيره عليه الصلاة والسلام بعد قول الله تعالى (ذنبك) خلاف الظاهر من الآية، وكله يفتقر إلى دليل صارف عن هذا المعنى، ويبدو أن حمل الآية على هذه الوجوه قريب من عقيدة النصاري بما يصطلح عليه عندهم بـ (الفداء المقدس) إذ احتمل نبي الله عيسى عليه السلام بصلبه ذنوب أمته، فلا ينبغي لنا أن نفسر الآية بأن المقصود من الذنب هو ما فعله غيره، وللسبب نفسه نستبعد ما ذهب إليه الشريف المرتضى رحمه الله في توجيه هذه الآية من أن المقصود بما تقدم من الذنب هو ذنب آدم، وما تأخر فهو ذنب شيعة

٩ الطبرسي، مجمع البيان، ج ٩، ١٨٤.

١٠ الطوسي، التبيان، ج ٩، ٣٠٠.

١١ الشوكاني، فتح القدير، ج ٥، ٤٥.

وشيعه أخيه أمير المؤمنين أو أن يعم القول لذنوب أمته جميعاً^{١٢}، وقد ذكر القرطبي في تفسيره ما رجح به ما ذكر من أن المراد بما تقدم ذنب بدر وما تأخر ذنب حنين فقال: «وذلك أن الذنب المتقدم يوم بدر، أنه جعل يدعو ويقول: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض أبداً» وجعل يردد هذا القول دفعات، فأوحى الله إليه من أين تعلم أني لو أهلكت هذه العصابة لا أعبد أبداً، فكان هذا الذنب المتقدم. وأما الذنب المتأخر فيوم حنين، لما انهزم الناس قال لعمه العباس ولا بن عمه أبي سفيان: ناولاني كفا من حصباء الوادي فناولاه فأخذه بيده ورمى به في وجوه المشركين وقال: شأهت الوجوه. حم. لا ينصرون فانهزم القوم عن آخرهم، فلم يبق أحد إلا امتلأت عيناه رملاً وحصباء. ثم نادى في أصحابه فرجعوا فقال لهم عند رجوعهم: لو لم أرمهم لم ينهزموا فأنزل الله عز وجل ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (الأنفال: ١٧)»^{١٣} ويدفع هذا القول زيادة على ما فيه من التكلف البين أن جعل الفتح علّة لهذه المغفرة مما لا وجه له حيثئذ، فما الرابط بين الفتح وبين غفران مثل هذين الذنبتين؟! والآية صريحة ببيان هذا التعليل، وإن كان بعض المُفسِّرين قد تكلفوا كثيراً في بيان الوجه من جعل الفتح علة للمغفرة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وذكر الفخر الرّازي في هذه الآية أربعة وجوه لا يخلو بعضها من التكلف أيضاً، فقال في ذكر هذه الوجوه: «أحدهما: المراد ذنب المؤمنين، ثانيهما: المراد ترك الأفضل، ثالثها: الصغائر فإنها جائزة على الأنبياء بالسهو والعمد، وهو يصونهم عن العجب، رابعها: المراد العصمة»^{١٤} ولعلّ تفسير الذنب بما ذكره الفخر في الوجه الثاني هو ما ذهب إليه أكثر المُفسِّرين، فجملتهم ذهبوا إلى أن المراد به ترك الأولى، وقد مرّ بيان وجه فساده في الآية السابقة يقول أبو السعود: «﴿مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ أي جميع ما فرط منك من ترك الأولى، وتسميته ذنباً بالنظر إلى منصبه الجليل»^{١٥}، ومن الوجوه الحسنة في تفسير هذه الآية ما قاله بعض العلماء من أن المراد من

١٢ الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، ١٦٢-١٦٣.

١٣ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٩، ٣٠٠.

١٤ الرّازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج ٢٨، ٦٨٠.

١٥ العبادي، إرشاد العقل السليم، ج ٨، ١٠٤٤.

الذنب هو المعنى الكنائي، فالآية تريد بيان عدم المؤاخذه في كل شيء، فعبرت عن ذلك بغفران ما تقدم وما تأخر من الذنب^{١٦}، فالرسول غير مؤاخذ بالذنب؛ لأن المؤاخذه منتفية بانتفاء موضوعها وهو الذنب، فكأن الآية أرادت إثبات عصمته عليه الصلاة والسلام بطريق كنائي تلمحي غير تصريح، ويبدو لنا أن ما اختاره العلامة الطباطبائي هو الأنسب من بين الأقوال مستفيداً من التعليل الموجود في الآية، فالله تعالى جعل الفتح علة للمغفرة وهو ظاهر من قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ (الفتح: ١-٢) ولا يحسن التعليل إلا بجعل الذنب ومغفرته مرتبطاً بالفتح، ووجه الارتباط يتحصّل بالبيان الآتي: إنّ قيام النبي بالدعوة وما فعله لأجلها من حروب ومغازي مع الكفار على امتداد حياته في مكة والمدينة وقتل كبارهم وصناديدهم كل ذلك إنما هو ذنب كان الكفار يرونه واقعاً من النبي، فليس يسيراً أن تُشفى صدورهم منه بغير الانتقام منه عليه الصلاة والسلام، فجاء هذا الفتح ليذهب بشوكتهم وليخمد نارهم المتأججة في قلوبهم، « فالمراد بالذنب - والله أعلم - التبعة السيئة التي لدعوته ﷺ عند الكفار والمشرّكين »^{١٧} وبهذا التوجيه يندفع ما تكلفه جملة من المفسّرين في بيان وجه الارتباط بين الفتح ومغفرة الذنب « وبالجمله هذا الإشكال نعم الشاهد على أن ليس المراد بالذنب في الآية هو الذنب المعروف وهو مخالفة التكليف المولوي، ولا المراد بالمغفرة معناها المعروف وهو ترك العقاب على المخالفة المذكورة »^{١٨} بل المراد منها ما كان في نظر الكفار فقد أزال الله هذا الذنب عن نبيه من أعين قومه بهذا الفتح المبين، والله العلم كله.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى: ٧).

هذه الآية الكريمة من أكثر الآيات القرآنية أهمية في كشف أثر الاعتقاد بعصمة النبي الأكرم ﷺ في توجيه آيات السيرة النبوية؛ ولذا نجد المفسّرين قد اجتهدوا كثيراً في بيان معناها بما يتناسب مع اعتقادهم بمسألة العصمة، وقد اختلف المفسرون في معنى الضلال فذهب القليل

١٦ الطنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ج ١٣، ١١٨.

١٧ الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٨، ٢٥٨.

١٨ الطباطبائي.

منهم إلى أن المراد منه الضلال الإيماني فذكر الفخر الرّازي « أن بعض الناس ذهب إلى أنه كان كافراً في أول الأمر ... قال الكلبي: ﴿ووجدك ضالاً﴾ يعني كافراً في قوم ضلال فهداك للتوحيد، وقال السدي: كان على دين قومه أربعين سنة»^{١٩} ثم يذكر بعض الآيات التي اعتمد عليها هؤلاء في تصحيح قولهم كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ (الشورى: ٥٢) وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف: ٣) إلا أنه يرد هذا القول بما اجتمع عليه جمهور العلماء باتفاقهم على أنه عليه الصلاة والسلام لم يكفر بالله لحظة واحدة، ولهذا نجده يذكر في معنى الضلال عشرين قولاً محتملاً في تفسيره ليرد ما قاله الكلبي والسدي، وإن كانت أغلب هذه الوجوه بعيدة عن جوّ السورة المباركة ومقصدها في بيان عظمة الامتنان من الله على رسوله، فحمل الضلال على التيه في طريق مكة وشعابها غير مرة كما ينقله الرّازي مما لا يحسن قبوله هنا، ولذا نجد الألوسي يعلّق على مثل هذه الروايات بعد أن ينقل بعضها بقوله: «فضلاً على هذه الروايات من ضل في طريقه إذا سلك طريقاً غير موصلة لمقصده، وضعف حمل الآية على ذلك بأن مثله بالنسبة إلى ما تقدّم لا يعدّ من نعم الله تعالى على مثل نبيّه التي يمتن سبحانه بها عليه»^{٢٠} أي أن مثل هذه الروايات وإن كانت كاشفة عن نعمات من نعم الله إلا أنها غير مختصة به عليه الصلاة والسلام بل قد تشمل أغلب خلق الله، ولا تتناسب مع النعم العظمى التي أنعم الله بها على نبيّه محمد ﷺ، ومع أنّ الألوسي لم يصرح في بيان ما يختاره إلا أنه لم يذكر لنا من الآراء المحتملة في الآية ما يقدح بعصمته عليه الصلاة والسلام.

أما ما ذهب إليه جملة من مفسري مدرسة أهل البيت (عليه السلام) فهو ليس ممّا يحافظ على مقام العصمة وحسب، بل نجد الروايات المفسرة تجعل للآية معنى بعيداً جداً عمّا ذهب إليه جمهور المفسرين، فيروي العياشي في تفسيره عن الامام أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى﴾ قال: «فرداً لا مثل لك في المخلوقين فآوى الناس إليك، ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ أي ضالة في قوم

١٩ الرّازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج ٣١، ١٩٥٠.

٢٠ الألوسي، روح المعاني، ج ٣٠، ٥٣٢.

لا يعرفون فضلك فهداهم إليك، ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ تقول أقواماً بالعلم فأغناهم بك»^{٢١} وليس بممتنع أن تفسر هذه الآيات بغير وجه مع ضرورة الالتزام بعدم تصحيح ما يتعارض مع الثابت ضرورة لمقامه عليه أفضل الصلاة والسلام، فكما يمكن أن يفسر الضلال بما ذكرته الرواية، يمكن أيضاً أن يفسر بما ذكره المرتضى في أول وجه لتوجيه معنى الضلال قائلاً: «أنه أراد وجدك ضالاً عن النبوة فهداك إليها، أو عن شريعة الإسلام التي نزلت عليه وأمر بتبليغها إلى الخلق»^{٢٢}، مع ضرورة الإشارة إلى أن المراد من الضلال عن النبوة ينبغي أن يحمل على الضلال الظاهري أو الضلال بمعنى عدم الأمر بالإعلان عنها، إذ من غير المقبول أن يكون النبيّ جاهلاً بنبوته حتى قبل الأمر بتبليغها إلى الخلق، فيكون الضلال هنا ما يراه الرائي وما يعتقده الآخر في أمر الرسول لا الضلال من جهته ﷺ.

وكيف كان الأمر فإن الناظر في أقوال المُفسِّرين يجد أثر الاعتقاد بالعصمة واضحاً في توجيه أقوالهم في تفسير هذه الآية.

٢١ العياشي، تفسير العياشي، ج ٣، ١٧٢.

٢٢ الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، ١٥٠.

المبحث الثاني

أخلاقه عليه الصلاة والسلام

لا شك ولا ريب في أن الأخلاق والسلوك الخُلُقِي من عناصر تحديد مكانة الفرد، ولذا كان البحث في أثر أخلاق الرسول الأكرم ﷺ في توجيه آيات السيرة النبوية واحداً من أهم جوانب بيان مكانة الرسول وأثرها في التفسير عند المُفسِّرين، والآيات التي يمكن أن تبحث في هذا الجانب كثيرة متعددة نقتصر على بعض منها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس: ١-٢).

نجد أن هذه الآية لا بد من بحثها في هذا المقام وإن كانت خارجة موضوعاً عن البحث بحسب الواقع، والسبب في ذلك غير خاف؛ إذ ذهب كثير من المُفسِّرين إلى إلصاقها بالرسول الأكرم ﷺ، بل يكاد يكون القول بأن العابس المتولي هو النبي الأكرم ﷺ هو قول عامة المسلمين وأكثرهم حتى زعم الفخر الرازي في تفسيره قائلاً: «المسألة الثالثة: أجمع المفسرون على أن الذي عبس وتولى، هو الرسول ﷺ، وأجمعوا (على) أن الأعمى هو ابن أم مكتوم»^{٢٣}، والآية من أكثر الآيات القرآنية اختلافاً في تعيين المعني منها بين مذاهب المسلمين، وقد كتب حولها الكثير، وما نريد القيام به في هذا المختصر إثارة بعض التساؤلات حول القراءة (السُّنِّيَّة) لهذه الآية.

روى المفسرون في سبب نزول هذه الآية «أنه أتى رسول الله ﷺ، وهو يناجي عتبة بن ربيعة، وأبا جهل بن هشام، والعباس بن عبد المطلب، وأبي بن خلف، وأخاه أمية، يدعوهم إلى الله، يرجو إسلامهم، فقال ابن أم مكتوم: [يا رسول الله] أقرئني وعلمي مما علمك الله، فجعل يناديه ويكرر النداء، ولا يدري أنه مقبل على غيره حتى ظهرت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ لقطعه كلامه، وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديد: إنما أتباعه العميان والعبيد والسفلة، فعبس وجهه وأعرض عنه، وأقبل على القوم الذين يكلمهم، فأنزل الله هذه الآيات»^{٢٤} تكاد تكون هذه هي الرواية الرسمية الأولى في بيان سبب نزول هذه الآية عند عامة المسلمين، ثم إن المُفسِّرين بعد ذلك راحوا يذكرون بعض التوجيهات الهزيلة في تصحيح نسبة الكراهية والعبوس للنبي ﷺ،

٢٣ الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج ٣١، ٥٠.

٢٤ البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج ٨، ٣٣٢.

فمن هذه التوجيهات ما ذكره الماتريدي إذ قال: «ثم هذا التعبس منه - عليه الصلاة والسلام - كان في أمر لو التأم، ثم وزن ذلك بخيرات أهل الأرض، لرجح على خيراتهم ومحاسنهم؛ لأنه ذكر أنه كان مقبلاً على رؤساء الكفرة يعظهم ويجرضهم على الإسلام؛ رجاء أن يسلموا؛ فيكون في إسلامهم رجاء إسلام كثير من القوم؛ لأنهم كانوا من عليّة القوم وعظمائهم؛ فكان في إسلامهم رجاء إسلام من يتبعهم من قومهم؛ فيستوجب بإسلامهم من جزيل الثواب وعظم المنزلة ما لا يبلغه آخر بجميع محاسنه؛ فكان في سؤاله إياه منع ما قصد إليه من إحراز جزيل الثواب وكريم الخصال، وإذا كان هكذا فتعبس الوجه في مثل هذا الحال أمر سهل لا يستبعد، ولا يستنكر»^{٢٥} فهو في هذا النص يجتهد في تبرير الفعل المنسوب للنبي بعد فرض أصل صحته، ولا يخفى على المتلقي أن ما ذكره وإن كان مهماً في نفسه إلا أنه لا يستقيم مع المعلوم من أخلاقه وسيرته ﷺ، نضيف إلى ذلك أن هذا التبرير لو كان مباحاً لفعل الرسول هذا لما عاتبه الله عليه؛ إذ إن العتاب واللوم فرعان عن تقديم غير الراجح بطبيعة الحال، لا سيما لو عرفنا أن المعاتبة بصيغة الغائب - مع أن القياس أن تكون بصيغة المخاطب - لا تخلو من تعريض بالمخاطب وإعراض عنه لشدة اللوم، كما يذكره لنا ابن عطية الأندلسي قائلاً «وفي مخاطبته بلفظ ذكر الغائب مبالغة في العتب لأن في ذلك بعض الإعراض»^{٢٦} وإذا رجعنا إلى الرواية التي اعتمدها المفسرون تلوح لنا من طياتها بعض التساؤلات التي تبعدنا عن التسليم بها، منها أن الرواية تذكر أن النبي كان منشغلاً ومقبلاً على شخصيات (مهمة) يحدثهم فأقبل ابن أم مكتوم منادياً الرسول وأعاد عليه نداءه بالتكرير، فهل كان ابن أم مكتوم لا يسمع ولا يشعر بهذا الحديث؟! وكيف عرف أن الرسول موجود لو لم يسمع منه كلاماً أو يحس منه أثراً؟! ولم كان ابن أم مكتوم مصراً على الحديث مع رسول الله في ذلك الوقت؟! زيادة على ذلك فما كان يضر رسول الله لو طلب من السائل أن يمهله قليلاً حتى ينتهي من حديث فيرجع لإجابة ما طلبه؟! كل هذه التساؤلات وغيرها تقع حاجزاً عن قبول هذه الرواية والتسليم لها، وقبل ذلك وبعده هل كان الرسول ﷺ معروفاً عنه مثل هذه الطباع، وقد وصفه الله تعالى بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤) وبقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ

٢٥ الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ١٠، ٤١٧.

٢٦ الأندلسي، المحرر الوجيز، ج ٨، ٥٣٦.

فَطَّاءٌ غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ (آل عمران: ١٥٩) فلَكَانَ هذه الآية جاءت لترد على هؤلاء المُفسِّرين الذين نسبوا له عليه الصلاة والسلام ما نسبوا.

أما الزُّمَخْشَرِيُّ فقد جاء بها سقيمة حين قال: « في ذكر الأعمى نحو من ذلك، كأنه يقول: قد استحقَّ عنده العبوس والإعراض لأنه أعمى، وكان يجب أن يزيده لعماء تعطفوا وترؤفوا وتقربوا وترحبوا، ولقد تأدَّب الناس بأدب الله في هذا تأدباً حسناً، فقد روى عن سفيان الثوري رحمه الله أن الفقراء كانوا في مجلسه أمراء»^{٢٧} فسفيان الثوري - بحسب الزُّمَخْشَرِيِّ - في أدبه جاء بها لم يأت به رسول الله ﷺ، والغريب في الزُّمَخْشَرِيِّ أيضاً أنه ينص على أن هذه السورة قد نزلت بعد سورة النجم^{٢٨} وسورة النجم من أكثر السور القرآنية الكاشفة عن منزلته وقربه ومقامه من ربه، وآياتها شاهدة على ذلك ما دامت السماوات والأرض.

وليس صحيحاً أيضاً ما ذكره الطاهر ابن عاشور من توجيه لغوي يحمل الفعلين (عبس وتولى) على الرسول ﷺ حين يقول: « افتتاح هذه السورة بفعلين متحملين لضمير لا معاد له في الكلام تشويق لما سيورد بعدهما، والفعلان يشعران بأن المحكي حادث عظيم، فأما الضمائر فيبين إبهامها قوله: فأنت له تصدى (عبس: ٦) »^{٢٩} فحمل الضميرين في الفعلين المتقدمين على الضمير (أنت) لا وجه نحوي له، لا سيما إذا قلنا بإمكان حمل الآيات على أسلوب الالتفات البلاغي من الغائب إلى المخاطب.

أمَّا ما نراه في سبب نزول هذه الآية فلا نشك في أن اليد الأموية قد تلاعبت في اختلاق مثل هذه الروايات للدفاع عن النازلة في حقه وحسبنا من الروايات ما جاءنا من أهل البيت (عليه السلام) فعن الامام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: « إثمها نزلت في رجل من بني أمية كان عند النبي ﷺ، فجاء ابن أم مكتوم فلما رآه تقدَّر منه وجمع نفسه وعبس وأعرض بوجهه عنه فحكى الله سبحانه ذلك

٢٧ الزُّمَخْشَرِيُّ، الكشف، ج ٤، ٧٠٢.

٢٨ الزُّمَخْشَرِيُّ.

٢٩ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٣٠، ١٠٣.

وأنكر عليه^{٣٠} وصيغة الغيبة المسند إليها الفعلان المفتوح بها النص القرآني خير شاهد على تعضيد هذه الرواية، وتكاد تكون كلمة العلماء من مدرسة أهل البيت عليهم السلام مجمعة على هذا الوجه من التفسير.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٢) هذه الآية المباركة من أشد الآيات وثاقة بموضوع بحثنا، فهي من أوضح الآيات في كشف أثر مكانة الرسول الأعظم عليه السلام عند المفسرين في توجيهها، إذ قد يبدو من الآية نسبة بعض الأفعال التي لا تناسب مقام النبوة، بل لا تناسب مقام الخلق الرفيع الذي يتمتع به الرسول عليه السلام، وقد ذكر جملة من المفسرين في سبب نزول هذه الآية أقوالاً مختلفة حاصلها واحد، فمما ذكره المفسرون ما جاء في تفسير أبي السعود: «وقيل: إن عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة ومطعم بن عدي والحارث بن نوفل وقرصة بن عبيد وعمرو بن نوفل وأشراف بني عبد مناف من أهل الكفر أتوا أبا طالب فقالوا: يا أبا طالب لو أن ابن أخيك محمداً يطرّد مولينا وحلفاءنا وهم عبيدنا وعتقاؤنا كان أعظم في صدورنا، وأدنى لاتباعنا إياه، فأتى أبو طالب إلى النبي عليه السلام فحدثه بالذي كلموه، فقال عمر: لو فعلت ذلك حتى تنظر ما الذي يريدون، وإلام يصيرون؟ وقال سلمان وخباب: فينا نزلت هذه الآية، جاء الأقرع بن حابس التميمي وعيينة بن حِصْنِ الفزاري وعباس بن مرداس وذوهم من المؤلفة قلوبهم فوجدوا النبي عليه السلام جالساً مع أناس من ضعفاء المؤمنين، فلما رأوهم حوله عليه السلام حقروهم فأتوه عليه الصلاة والسلام فقالوا: يا رسول الله لو جلست في صدر المسجد، ونفيت عنا هؤلاء وأرواح جبابهم فجالسناك وحادثناك وأخذنا عنك فقال عليه السلام: «ما أنا بطارد المؤمنين» قالوا: فإننا نحب أن تجعل لنا معك مجلساً تعرف لنا به العرب فضلنا فإن وفود العرب تأتيك فنستحي أن ترانا مع هؤلاء الأعداء، فإذا نحن جنناك فأقمهم عنا، فإذا نحن فرغنا فاقعد معهم إن شئت قال عليه السلام: «نعم» قالوا: فكتب لنا كتاباً فدعا بالصحيفة

وبالامام علي عليه السلام ليكتب ونحن قعود في ناحية ، فنزل جبريل عليه السلام بالآية ، فرمى عليه السلام بالصحيفة ودعانا فأتيناه وجلسنا عنده ، وكنا ندنو منه حتى تمسَّ رُكْبُنَا رُكْبَتَهُ ٣١ والنص الذي ذكره أبو السعود لا يخلو من اضطراب ، فكيف يكون أبو طالب عليه السلام المتوفى في مكة قبل الهجرة واسطة لنقل ما كان يريده أغنياء القوم ، وفي الوقت نفسه يذكر الخبر أنَّ الرسول ﷺ كان جالساً في المسجد وكان يدي منه ضعفاء المسلمين وفقراءهم ، والمسجد إنما بُني في المدينة المنورة بعد هجرته عليه السلام ؟

وقد حاول الطاهر ابن عاشور أن يرد هذا التعارض بعد ذكره له قائلاً « ووقع في «سنن» ابن ماجه عن خباب أن قائل ذلك للنبي ﷺ الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، وأن ذلك سبب نزول الآية ، وقال ابن عطية : هو بعيد لأن الآية مكية . وعيينة والأقرع إنما وفدوا مع وفد بني تميم بالمدينة سنة الوفود . ١هـ .

قلت : ولعل ذلك وقع منهما فأجابهم رسول الله ﷺ بهذه الآية التي نزلت في نظير اقتراحهما ٣٢ .

لا يخفى ما في هذا التوجيه من بعد ؛ إذ ان اثبات حادثة نظير ما ذكره ابن ماجه كانت سبباً لنزول الآية تفتقر إلى الثبوت التاريخي ؛ إذ لم تذكر لنا المصادر الخاصة بأسباب نزول الآيات ، ولا كتب التفسير ما يعضد قول ابن عاشور ، وكيف كان الأمر فإن الآية مما يمكن أن يؤخذ بها يبدو من ظاهرها في الطعن بعصمة الرسول الأكرم ﷺ ووجهه ما ذكره الفخر الرازي « احتج الطاعنون في عصمة الأنبياء ﷺ بهذه الآية من وجوه : الأول : أنه عليه السلام طردهم والله تعالى نهاه عن ذلك الطرد ، فكان ذلك الطرد ذنباً . والثاني : أنه تعالى قال : { فَطَرَدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ } وقد ثبت أنه طردهم ، فيلزم أن يقال : إنه كان من الظالمين ٣٣ ، وعلى الرغم من أن الفخر الرازي لا يلتزم بما ذكره من إشكالات ، بل سعى بعد ذلك جاهداً للإجابة عن هذين الإشكالين فلسنا مضطرين إلى قبوله قبل أن يثبت مدعاه من أن فعل الطرد تحقق واقعاً من قبل الرسول الأكرم ﷺ ، « فما أورده الرازي من كونه عليه السلام طردهم ، ثم أخذ يتكلف في الجواب عنه ، لمنافاته العصمة على زعمه ، فبناء على واه . والقاعدة المقررة أن البحث في الأثر فرع ثبوته ، وإلا فالباطل يكفي في

٣١ العبادي ، إرشاد العقل السليم ، ج ٣ ، ١٣٨ .

٣٢ ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج ٧ ، ٢٤٦ .

٣٣ الرازي ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ج ١٢ ، ١٩٣ .

رده، كونه باطلا»^{٣٤} فنحن لا نسلم بأصل وقوع الطرد منه، وإثبات تحقق الطرد من النهي الوارد في الآية إنما هو التزام بما لا يلزم ضرورة، فقولك لأحد الناس لا تقتل نفسك لا يدلّ على تحقق القتل مطلقاً، وكذا الآية، وزيادة على أن هذا الأمر لا يستقيم أبداً مع مقام النبوة ويمكن أن يكون مدخلاً للطعن بشخصية الرسول ﷺ من جهة أخرى غير التي ذكرت إذ يُقال: «يدعو الناس إلى التوحيد والإيمان به والاتباع له، فإذا فعلوا ذلك وأجابوه طردهم وأبعد مجلسهم منه»^{٣٥} ولأجل هذا وذاك حاول بعض المُفسّرين أن يوجه الآية بطريق آخر ابن عرفة «أنه هم بذلك ولم يفعله فعصمه الله من فعله فكيف يأخذ منه وقوع ذلك»^{٣٦}.

وفي تقديرنا أن حمل الآية على الهم لا يستقيم أيضاً؛ لأنّ الهم بالمعصية دون فعلها وإن كان لا يستوجب عقوبة المولى لعبده إلا أنه لا يستقيم مع حال كل أحد، ولا سيما أن العقل يحكم بقبح الهم بالمعصية؛ لأن فيها تجريباً على حق المولوية الثابت للمولى سبحانه وتعالى، على أننا غير مضطرين أصلاً لمثل هذه التوجيهات لا سيما بعد ما تقرّر من أنّ النهي لا يدل على تحقق الفعل، بل ولا على مقاربتة، فالآية المباركة تعالج طلباً كان قد طلبه بعض الناس من تخصيص وقت لمجالسة رسول الله ﷺ لا يشاركهم فيه ضعفاء المسلمين وفقراؤهم، فجاءت الآية تبين الموقف الشرعي للرسول ﷺ في هذه الحادثة، لا سيما أنّ في الامتثال لطلبهم بعض المصلحة لعامة المسلمين من وجه ما، فجاء النهي عن موافقتهم واضحاً صريحاً غير لازم لهمّ منه أو فعل بخلافه. والله تعالى العلم كله.

٣٤ القاسمي، محاسن التأويل، ج ٤، ٣٦٩.

٣٥ الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ٤، ٩١.

٣٦ الورغي، تفسير ابن عرفة، ج ٢، ١٥٩.

المبحث الثالث

آيات التبليغ

عند قراءة الآيات الكريمة المتعلقة بعملية تبليغ القرآن الكريم والأحكام الدينية بصورة عامة تلفت نظرنا بعضُ الآيات التي قد يبدو من ظاهرها ما يمكن أن يكون مدخلا للطعن بالرسول ﷺ، بخاصة تلك الآيات التي تتسم بشدة الخطاب الإلهي، هذه الآيات اتخذها المغرضون والطاعنون بمكانة النبي ﷺ للحط منها، وسنقف على بعضها ناظرين إلى تعامل المُفسِّرين معها للوقوف على سبب التشديد في الخطاب الإلهي في هذه الآيات.

قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ (الإسراء: ٨٦).

يُستشعر من أسلوب الآية المباركة شيءٌ من التشديد والتهديد، وهو ما يمكن أن يكون مدخلا لمن يريد الطعن بمكانة النبي ﷺ مستندياً في ذلك إلى أن التهديد إنما يكون - في الأكثر الغالب - لمن يُجتمَلُ في أمره المخالفة والعصيان، وللمفسرين في هذه الآية توجيهاتهم المتعددة، منها ما قيل من أن القرآن سيمحي من القلوب ومن الصحف قبل قيام الساعة، وقد أورد السيوطي جملة من الروايات في هذا المعنى منها ما رواه عن ابن مسعود، قال: «إن هذا القرآن سيرفع . قيل : كيف يرفع وقد أثبتته الله في قلوبنا وأثبتناه في المصاحف . . . ؟! قال : يسرى عليه في ليلة واحدة فلا يترك منه آية في قلب ولا مصحف إلا رفعت ، فتصبحون وليس فيكم منه شيء . ثم قرأ ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾»^{٣٧} فعلى هذه الرواية وأمثالها لا يفهم منها تهديداً ولا وعيداً لأنها تخبر عن حقيقة غيبية ستقع في آني ما، وليس هذا الموضع موضع تحقيق في صحة مضمون الرواية أو عدمه؛ لأنه يخرج عن دائرة البحث الخاصة ببيان ما يتعلق بتبليغ النبي ﷺ وما يحيط بالآيات من تهديد ووعد.

ويذكر ابن عطية في تفسيره أن الآية جاءت معقبة على وعد الرسول لمن سأل عن الروح أنه سيحييه في غده فجاءت الآية لتبين له ﷺ أن قوله هذا مما لا ينبغي له، فقال ابن عطية: «الآية

فيها شدة على النبي ﷺ ، وهي عتاب على قوله غداً أعلمكم ولئن شاء لذهب بالوحي الذي أتاك ، ثم لا ناصر لك منه ، أي فليس بعظيم أن لا تجيء بتفسير في الروح الذي أردت أن تفسره للناس ووعدتهم بذلك»^{٣٨} ويذكر الشيخ محمد متولي الشعراوي ملمحاً لطيفاً في الآية الكريمة (٨٦) من (سورة الاسراء)، فهو يبين أن الله تعالى يريد « أن يُري الكفار ويُؤنبهم، ويريد أن يُبرئ ساحة رسوله ﷺ ويتحمل عنه المسؤولية، فهو مجرد مُبلِّغ عن الله، وإياكم أن تقولوا عنه مُفترٍ، أو أتى بشيء من عنده، بدليل أنني لو شئتُ لسلبتُ ما أوحيتُ إليه وقرأه عليكم وسمعتُموه أنتم»^{٣٩}.

فالآية على قول الشعراوي خالية من الوعيد والتهديد أيضاً؛ لأنها بيان للناس أن الرسول ﷺ إنما هو مبلغ عن الله فلا مسؤولية عليه ولا أمر له فيما يبلغهم، ويبدو لنا أن هذا الرأي وإن كان حسناً في حفظ مكانة النبي ﷺ إلا أنه غير كاشف عن المقصود، فثمة آيات كثيرة في القرآن الكريم تؤكد حقيقة أن الرسول ﷺ مبلغ من دون أن يكون فيها هذا التهديد كقوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (الرعد: ٧) وكقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ (العنكبوت: ٥٠) وغيرها من الآيات.

إن أغلب المفسرين ومنهم من ذكرنا يذهبون إلى أن المراد من قوله تعالى: ﴿ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ هو القرآن الكريم، وبنوا على ذلك تفسيراتهم وتوجيهاتهم، إلا أن العلامة الطباطبائي يذهب إلى وجه آخر من التفسير بعيد عما ذكرنا، فعنده ﴿ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ جبريل عليه السلام هو الروح نفسه المذكور في الآية فالروح بحسب الطباطبائي هو النازل بالقرآن لا القرآن نفسه، يقول: « أن الذي ينطبق عليه منه بحسب سياق الآيات السابقة المسوقة في أمر القرآن الكريم هو الروح السماوي النازل على النبي ﷺ الملقى إليه القرآن فالمعنى - والله أعلم - الروح النازل عليك الملقى بالقرآن الكريم إليك من أمرنا غير خارج من قدرتنا، وأقسم لئن شئتُ لنذهبن بهذا الروح

٣٨ الأندلسي، المحرر الوجيز، ج ٥، ٥٣٦.

٣٩ الشعراوي، خواطر الشعراوي، ج ١٤، ٨٧٢٥.

الذي هو كلمتنا الملقاة إليك»^{٤٠} فيكون معنى الآية قائماً لتهوين أمر الروح، فحتى لا يعظم الروح في النفس أكثر مما ينبغي جاءت الآية لتقول إن هذا الروح بما له من مقام وعناية غير خارج عن قدرة الله وأمره فلو شاء الله لذهب به ولا تجد من يطالب الله به ويجبره على رده.

ويظهر لنا من الخطاب في هذه الآية ومثيلاتها فوائد لا ينبغي الإعراض عنها، منها أنها إشارة وتعزيد لدفع شبهة اختلاق القرآن الكريم من عند النبي ﷺ فلو كان من عنده لما ذكر فيها ما يمكن أن يكون فيه شيء من القسوة واللوم الشديد له بعد أن يكون مصدره هو نفس النبي ﷺ كما زعم المشركون من قبل، وفيها فائدة لمن يغالي في الرسول ﷺ، فلا ينبغي أن يخرجنا الغلو إلى تأليه النبي ﷺ فهو بشر من خلق الله لو شاء الله أن يسلب عنه ما أعطاه لما سئل عن فعله، فأراد من التغليظ أن يبين للناس أن رسولكم الذي أرسل إليكم عبد من عبادنا أنعمنا عليه بكرمنا ورحمتنا وإذا كان هذا بالنسبة للرسول ﷺ فهو أولى بمن هو دونه من أهل بيته ﷺ ولا يخفى على المتتبع ما لهذه الفائدة من أهمية في واقعنا الفكري اليوم، والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة:

بعد التفتيش في كلمات المُفسِّرين وتوجيهاتهم مع آيات السيرة النبوية الشريفة لغرض بيان أثر العقيدة في توجيهها تمخضت لدى الباحث مجموعة من النتائج نلخصها بما يأتي:

١. كانت المكانة النبوية بما تشتمل عليها من قضايا كالقول بعصمته وسمو أخلاقه وصدقه وحرصه في تبليغ الآيات الأثر الواضح في توجيه الآيات التي قد يبدو من ظاهرها تعارض مع مقومات الشخصية النبوية آنفة الذكر.

٢. كان المفسرون على اختلاف توجهاتهم أكثر حرصاً من أهل الحديث في تعاملهم مع آيات السيرة النبوية والسبب في ذلك أن للمفسر مساحة واسعة من التأويل والتوجيه على خلاف أهل الحديث إذ كانت وظيفتهم نقل المروي من دول تحليله أو توجيهه أو تأويله في أغلب الأحيان.

٣. كان المفسرون في أغلب توجهاتهم وتأويلاتهم يفسرون الآيات بما لا يחדش مكانة النَّبيِّ ﷺ وعصمته في عامة توجهاتهم، إلا القليل من منهم كانوا في بعض الأحيان يرجحون بعض الوجوه التي تحط شيئاً من مكانة الرسول ﷺ ولا سيما في الآيات التي تتعرض للمساس من بعض الصحابة.

٤. بعض المُفسِّرين أفرط في التسليم لبشرية الرسول ﷺ إلى الدرجة التي أباحت به أن ينسب للنبي ﷺ بعض الخصال الطبيعية في الإنسان مع أنها لا تتناسب مع المقام العالي له، وخصوصاً فيما يرتبط ببعض الأخلاق السامية له ﷺ، فكان -على وفق رؤيتهم- إنساناً عادياً بل لا يتمتع بما يتمتع به الفضلاء من الناس فضلاً عما يتمتع به خاصة أنبياء الله تعالى.

٥. لم يكن خافياً في هذا البحث منهج مفسري أهل البيت (عليهم السلام) عموماً استناداً إلى اعتقادهم بالعصمة المطلقة والمكانة العليا للرسول محمد ﷺ في اختياراتهم التفسيرية.

٦. إنَّ شدة الخطاب في بعض الآيات الموجهة إلى الرسول الأعظم ﷺ فيها دلالات ضرورية لتنزيهه عن الكذب والافتراء، وفيها إشارة كبيرة إلى الابتعاد عن الغلو الذي يخرج النَّبيَّ

عن بشريته ويرفعه إلى مقام الخالق جل اسمه، وإذا كانت الآيات - والحال هذه - تتعامل بهذا الأسلوب مع النبي الأعظم ﷺ فهي مع غيره أدل وأنفع في دفع الغلو عنه.

المصادر

القرآن الكريم

ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، لا ت.

الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تعليق، محمد الأمد وعمر عبد السلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ٢٠٠٠.

الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، لا ت.

البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق، عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ.

الحلي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تعليق، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم المشرفة- إيران، ط ١، ١٣٧٥هـ. ش.

حمود، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، دار الفقه للطباعة والنشر، ط ١، ١٣٨٣هـ. ش.

الخرازي، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المشرفة- إيران، ط ١٢، لا ت.

الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ٢، ٢٠٠٤.

الزنجشيري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لا ت.

السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق، عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة- مصر، ط ١، ٢٠٠٣.

الشریف المرتضى، تنزيه الأنبياء، انتشارات الشريف الرضي، قم المشرفة- إيران، ط ١، لا ت.

الشعراوي، خواطر الشعراوي، مطبعة أخبار اليوم، ١٩٩٧.

الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، وثق أصوله محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩٣.

الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، لا ت.

الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط ١، ١٩٩٧.

الطبرسي، مجمع البيان لعلوم القرآن، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ١٩٧٧.

طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط ٣، ١٩٨٧.

الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق، وتصحيح أحمد العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لا ت.

العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لا ت.

العيّاشي، تفسير العياشي، تحقيق، قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، طهران- إيران، ط ١، لا ت.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما
تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق، عبد الله
التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١،
٢٠٠٦.
الماتريدي، تأويلات أهل السنة (تفسير
الماتريدي)، تحقيق، مجدي باسلّوم، دار الكتب
العلمية، بيروت-لبنان، ط١، لا ت.
الورغمي، تفسير ابن عرفة، تحقيق، جلال
الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،
ط١، ٢٠٠٨.